The Administration & Economic College Journal
For Economics & Administration & Financial Studies
Vol.16,N1, P P 79 -94
ISSN PRINT 2312-7813
ISSN ONLINE 2313-1012
رقم الايداع ١٥٥٧ لسنة ٢٠١١
مجلة كلية الإدارة والاقتصاد للدراسات الاقتصادية
والإدارية والمالية
المجلد ١٦، العدد١كانون الثاني ٢٠٢٤ ص ص ٧٩-٩٤

The impact of public revenues on the rate of economic growth in Iraq for the period (2004-2020)

أثر الايرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

*م.م: علي حسين حسن **د.حسن جمال حسن

Abstract :

The revenues of public government and state financial funds and financing its activities such as paying employees' salaries and workers' wages and transferring money from high-income earners from entering the United States, a brand, the United States, the United States of America, its imports, its imports, its imports, its imports, its imports, and within it, and within the total local search is variable Continued, and the researcher reached the following results : The value of the explanatory power factor is (R- squared = 0.48), and it explains that the changes occurring in the dependent variable are (48%) as a result of changes in the independent variable, while the remaining (52%) is due to other factors not included in the estimated standard model. Public revenues depend on crude oil revenues by (95%).

*جامعة بابل – كلية الادارة والاقتصاد .

**وزارة المالية .

المستخلص : تأتي أهمية البحث من خلال ان الايرادات العامة لها أهمية كبيرة في تمويل النفقات العامة والأنشطة الاقتصادية الاخرى كالدخل، الانتاج، الاستثمار والتوظيف، فالإيرادات الضريبية تشكل اهمية في تمويل الانفاق الحكومي ورفع مالية الدولة وتمويل انشطتها كدفع رواتب الموظفين واجور العمال وتقليل التفاوت الطبيعي بين اصحاب الدخول العالية واصحاب الدخول المنخفضة، اضافة ايرادات الدولة من القطاعات الصناعية، الزراعية، التجارية والخدمات التي لها تأتي نمو الانتاج، وكانت فرضية البحث التي تفيد بان ان هناك علاقة وتأثير معنوي بين الايرادات العامة والنمو الاقتصادي، وقد استخدم الباحث القياس الاقتصادي لأثبات فرضية التي كانت الايرادات العامة متغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي متغير تابع، وتوصل الباحث الى النتائج الآتية : بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.48$) وتفسر ان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تكون بنسبة (٤٨%) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، اما المتبقي (٥٢%) يعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج القياسي المقدر. والايرادات العامة تعتمد على ايرادات النفط الخام بنسبة (٩٥%).

المقدمة :الايرادات العامة هي المبالغ التي تحصل عليها الحكومة من مصادر معينة (الدومين، الضرائب، الرسوم، الغرامات، المنح، الهبات، القروض والإصدار إلنقدي الجديدِ) بهدف تحقيق اشباع الحاجات العامة وتمويل النفقات العامة كرواتب الموظفين ونفقات الصيانة، وتمويل مشروعات الاستثمار والانتاج لغرض زيادة الطاقة الانتاجية للاقتصاد الوطني التي تساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي. وأن العلاقة بين الايرادات العامة والنمو الاقتصادي هي علاقة طردية، كلما ارتفعت الايرادات العامة، كلما ادت إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الطاقة الانتاجية في الاقتصاد الوطني، مما تنعكس على انخفاض معدلات البطالة وارتفاع مستوى الدخل وتحسن مستوى المعيشة وانخفاض حالات الفقر في المجتمع.

أهمية البحث: تأتي اهمية البحث من كون ان الايرادات العامة لها أهمية كبيرة في تمويل النفقات العامة والأنشطة الاقتصادية الاخرى كالدخل والانتاج، الاستثمار والتوظيف، إذ أنَ الإيرادات الضريبية تشكل اهمية في تمويل الانفاق الحكومي ورفع مالية الدولة وتمويل انشطتها كدفع رواتب الموظفين واجور العمال وتقليل التفاوت بين طبقات المجتمع، اضافة ايرادات الدولة من القطاعات الصناعية والزراعية والتجارية والخدمات التي لها تأتي نمو الانتاج.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث بالإجابة عن التساؤلات الآتية :

١. هل هنالك علاقة وتأثير بين الايرادات العامة والنمو الاقتصادي؟

٢. هل النمو الاقتصادي يتأثر بتغيرات الايرادات العامة؟
٣. هل ساهمت الايرادات العامة برفع معدل النمو للاقتصاد العراقي؟

فرضية البحث : ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك علاقة وتأثير معنوي بين الايرادات العامة ومعدل النمو الاقتصادي في العراق.

اهداف البحث :

١. التعرف المفاهيم النظرية والاساسية للإيرادات العامة والنمو الاقتصادي.
٢. التعرف على واقع الايرادات العامة والنمو في الاقتصاد العراقي.
٣. تحليل أثر الايرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي.

منهجية البحث: اعتمد البحث على الأسلوب الوصفي التحليلي العام في كتابة المفاهيم النظرية للإيرادات العامة والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينهما، والأسلوب الكمي باستخدام طريقة الانحدار الخطي البسيط.

المبحث الأول - الإطار النظري للإيرادات العامة والنمو الاقتصادي

اولاً: مفهوم ومصادر الايرادات العامة

١.مفهوم الايرادات العامة:تعرف الإيرادات العامة بأنها المبالغ النقدية التي تحصل عليها الدولة بواسطة هيئاتها العامة سواء كانت ايرادات اقتصادية او سيادية التي ترد الى الخزينة العامة بصورة نهائية وغير قابلة للرد بهدف تمويل الانفاق العام (باش. ٢٠١٦، ٨٢). وتعرف ايضا هي الاموال التي تحصل عليها الدولة من مصادر معينة والتي تحتاج اليها في مباشرتها النشاط المالي (صدقي، ٢٠١٦، ١٧٢). كما عرفت ايضاً هي جميع الاموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد الى الخزينة العامة للدولة وتغطي بنود الايرادات العامة في الموازنة العامة (عنآية، ١٩٩٨، ص٤٨).

٢.مصادر الايرادات العامة :

أ- الإيرادات الاصلية: هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة دون أن تلجأ الى الافراد اي دون أن تقتطع جزء من اموال الافراد كالإيرادات التي تحصل عليها من الدومين (تجاري، صناعي، زراعي، مالي) (أبوحمد، ٢٠٠٢، ١٤٠).
ب- الايرادات المشتقة: هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق الاقتطاعات جزء من اموال الافراد كالضرائب والرسوم والغرامات ... الخ (العمري، ١٩٨٨، ٦٤).

ت- الإيرادات الجبرية: هي الايرادات التي تحصل عليها الدولة وبحكم وقوة القانون والجبر والإكراه كالقروض الاجبارية والغرامات والضريبة (أبو حمد، ٢٠٠٢، ١٤١)

ث- الايرادات غير الجبرية: هي الايرادات للمشروعات العامة التي لا تتمتع بسلطة احتكارية لرفع ثمن منتجاتها. وانها ايرادات لا تتوفر فيها صفة كإيرادات الدومين والرسوم. (حشيش، ١٩٩٦، ١٣٣).

ج- الإيرادات الاقتصادية هي الايرادات التي تحققها الدولة عندما تمارس نشاطا اقتصاديا يدر عائدا ذات الطابع الاقتصادي كالإرباح التي يحصل عيها من المشاريع الاقتصادية أو من ممتلكاها من الاسهم والسندات.

ح- الايرادات السيادية هي التي تحققها الدولة باستخدام سلطة القانون وما يمنحها الاخير من قوة الاجبار لتحقيق ذلك كإيرادات الرسوم والغرامات والضرائب المباشرة.

خ- الإيرادات العادية هي الايرادات التي تحصل ترد بصورة منتظمة وفي ظل ظروف مستقرة الى حد كبير كإيرادات الرسوم والضرائب والدومين (يونس، ١٩٩٤، ١٨).

د- الايرادات غير العادية فهي الايرادات التي تحصل عليها الدولة بصفة غير منتظمة وغير دورية كالقروض العامة والاصدار النقدي الجديد (العناني، ١٩٩٨، ٧٢).

٣.انواع الايرادات العامة:

١.الدومين العام :الدومين هي كلمة فرنسية الاصل وتعني كل ما يرد للدولة من إيرادات من ممتلكاتها، اي هو كل ما تمتلكه الدولة من املاك ومشروعات (صناعية، زراعية، تجارية، عقارات و المالية):

أ.الدومين الزراعي:يتكون من اراضي الزراعية والغابات والبحيرات المملوكة للدولة وهذا الدومين تدره الدولة من خلال ثمن بيع المنتجات الزراعية التي تنتجها اذا استغلتها استغلالاً مباشراً أو من المبالغ التي تحصل عليها من مستأجري هذه الاراضي.

ب.الدومين الصناعي :يشمل ممتلكات الدولة من المشاريع الصناعية والمنافذ التجارية التي عادة ما ترد ايراد اقتصادي للدولة، وقد اتسع هذا النوع من الدومين بشكل خاص في ظل انتشار المبادئ التدخلية والتطبيقات الاشتراكية (حشيش، ١٩٩٦، ١٦٩).

ج.الدومين المالي : يشمل جميع ممتلكات الدولة من الاسهم والسندات المستثمرة في الاسواق المالية و التي تدر عائداً او ايرادا ماليا من خلال عمليات البيع والشراء والمضاربة ، وقد اتسع هذا النوع من الدومين في الفترة الاخيرة مع تسارع حركة الاسهم والسندات والأسواق المالية و في ظل تحولات مهمة في الاقتصاد العالمي من الاقتصاد العيني الى الاقتصاد الرمزي و على الرغم من ارتفاع حجم الايراد المالي الذي يمكن ان يحققه هذا النوع من ممتلكات الدولة الا أن

الكثير من الدول تتردد في التوسع فيه تجنبا لمخاطر الصدمات المفاجئة يمكن أن تضرب في الاسواق المالية(الهيتي، ١٩٩٨، ٨٣).

٢.الضرائب : هي فريضة نقدية يدفعها الفرد بصورة اجبارية و نهائية الى الدولة او احدى هيئاتها العامة، مساهمة منه في تحمل الاعباء العامة والتعبير عن التضامن الاجتماعي والمواطنة دون ان يتوقع الحصول على منفعة خاصة بهِ.

٣.الرسوم : هو مبلغ من النقود يدفعه الفرد الى الدولة أو أحدى هيئاتها العامة نظير خدمة معينة تؤدي له بناء على طلبهِ، أي أن الرسم ينطوي ضمنا على نوع من التعاقد بين الدولة والفرد، فهو يدفع الرسم مقابل ان يحصل على الخدمة المطلوبة من الهيئات العامة . مثل اصدار جواز السفر او رخصة القيادة او رسوم البناء ورسوم الوكالات في المحاكم ورسوم الخدمة الصحية. (يسرى، ١٩٩٦، ١١٣).

٣.الغرامات : هي المبالغ التي تجبيها الدولة وهيئاتها العامة من الافراد المخالفين للقوانين والتشريعات المسنة في ذلك البلد، ولا يعد مصدر الغرامات احد المصادر الرئيسية التي تعول عليها الدولة في تمويل الخزانة العامة و ذلك لقلة المردود المالي التي يمكن تحقق الغرامات هذا من جهة ، من جهة اخرى ان الهدف الرئيسي من فرض الغرامات هو هدف تربوي الغاية منه حث المواطنين على الالتزام بتطبيق القوانين وردعهم من بغية مخالفتها و لكن في المحصلة النهائية فان الغرامات لا تخرج عن الاطار المالي كونها احد منابع المالية التي تصب في تغذية الخزينة العامة .

٤.القروض العامة : هو مبلغ من النقود تحصل عليه الدولة من السوق الوطنية او الخارجية و تتعهد برده ودفع فائدة عنه وفقا لشروط معينة (عبد المجيد، ١٩٩٦ ، ٤٠٥)، و يعرف بانه يشمل جميع انواع القروض التي تحصل عليها الدولة سواء من مصادر داخلية او خارجية (حشيش، ١٩٨٤، ٢٠٢٠) ، و هو احد اشكال التعهد من قبل الخزينة بالدفع لأصحاب هذا التعهد قيمة اصل الدين بالإضافة الى تقديم فائدة عن هذا الاصل في معظم الحالات ، يتم اللجوء الى الاقتراض من اجل توفير الاموال اللازمة لتمويل العجز الجاري (فرهود، ١٩٧٩ ، ٣٠٩)،

٥.الاصدار النقدي الجديد :يعتبر هذا الايراد الملاذ الاخير للتمويل ، اي عندما تعجز الدولة جميع مصادر الايرادات العامة عن تمويل الخزينة العامة فلا تجد الحكومة من مناص من الطلب من السلطة النقدية باستخدام سلطاتها القانونية التي تجيز لها منح قوة ابرائية للعملة الوطنية وطبع اوراق البنكوت جديدة من المعروض النقدي مقبول في التداول بموجب القانون ، يتيح استخدامها في تمويل نفقاتها العامة .

ثانياً النمو الاقتصادي : مفاهيم نظرية وأساسية:

١.مفهوم النمو الاقتصادي : هو عملية تلقائية يتم فيها زيادة الدخل القومي الحقيقي زيادة تراكمية و مستمرة عبر مرحلة ممتدة من الزمن (المعموري وآخرون، ٢٠١٧ ، ١٠٢) ، و يعرف ايضا هو الارتفاع المسجل من خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة او فترات زمنية متلاحقة لمتغير اقتصادي توسعي هو الناتج القومي الصافي (مصطفى وعبد الظاهر، ١٩٩٩ ، ٣٩)، وكما عرف بأنه ظاهرة مستمرة و ليست عارضة او مؤقتة ، فالزيادة في الدخل يجب أن تنجم عن تفاعل قوى داخلية مع قوى خارجية بطريقة تضمن لها الاستمرار لفترة طويلة نسبياً حتى تعتبر نمواً اقتصادياً (عطية، ٢٠٠٢ ، ١١).

٢.عوامل النمو الاقتصادي :

أ.عنصر العمل :يعد عنصر العمل عاملاً مؤثراً بشكل كبير في عملية الانتاج وذلك من ناحتين: الاولى تتمثل في أثر النمو الديموغرافي الذي يزيد من حجم العمالة النشطة وبالتالي زيادة مورد من موارد الاقتصاد، والمرحلة الثانية تتمثل من خلال الحجم الصافي للعمل، اذ انه كلما زاد حجم العمالة النشطة و من زيادة الحجم الساعي للعمل امكن ذلك من ارتفاع حجم الناتج من خلال مساهمة عنصر العمل في حصيلة عملية الانتاج (خليفة، ٢٠٠١، ٨١).

ب.راس المال المادي: يعد عنصر راس المال بمثابة عامل تراكمي، يتكون من الآلات وتجهيزات ومباني واراضي وغيرها من الاصول المادية التي تدخل في عملية الانتاج، اذ كلما زاد حجم مخزون رأس المال بوجه عام ونصيب الفرد من رأس المال الى الاهتلاك مع مرور الزمن يتوجب وجود مستوى معين من الاستثمار يغطي ما اهتلك من رأس المال ويزيد عليه، كلما ان زيادة حجم العمالة يتطلب ايضا الرفع من مستوى الاستثمار قصد الحفاظ على مستوى نصيب الفرد من رأس المال الذي يعد العامل المؤثر في عملية الانتاج كونه يرتبط بين اهم عاملين من عوامل الانتاج.

المبحث الثاني - واقع الايرادات العامة والنمو الاقتصادي في العراق

اولا: تطور الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠) - تشمل الايرادات العامة مجموع المبالغ التي تحصل عليها الدولة من مختلف مصادرها (النفط، الضرائب، الرسوم، الغرمات، ....ألخ)، ويتضح من الجدول (١) إنَ الايرادات العامة قد ارتفعت من (٣٢،٩٨٨،٨٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٤) الى (٤٠،٤٣٥،٧٥٠) مليون دينار في عام (٢٠٠٥) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٢٢,٥٧%) بسبب الارتفاع الحاصل في أسعار النفط

الخام في السوق العالمية، مما انعكس على زيادة الايرادات النفطية وتحقيق الفائض في الموازنة، ثم ارتفع الى (٤٩،٠٥٢،٠٠٠) مليار دينار في عام ٢٠٠٦، و ارتفع الى (٥٤٥٩٩٠٠٠) مليار دينار في عام ٢٠٠٧، وانخفض الى (٨٠،٦٤١،٠٠٠) في عام ٢٠٠٨، بينما شهدت انخفاضاً الى (٦٦،٤٧٠،٢٥٢) مليون دينار في عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية، بسبب الازمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨، مما انعكس على انخفاض ايرادات النفط الخام والعجز في الموازنة العامة، لكنها ارتفعت الى (٧٠،١٧٨،٢٢٣) مليون دينار في عام (٢٠١٠) بسبب معاودة ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية، ثم ارتفعت الى (١٠٨،٨٠٧،٣٩٠) مليون دينار في عام (٢٠١١)، ثم ارتفعت الى (١١٩،٨١٧،٢٢٤) في عام (٢٠١٢)، و ارتفعت الى (١١٣،٨٤٠،٠٧٦) مليون دينار في عام (٢٠١٣)، لكنها انخفضت الى (١٠٥،٣٨٦،٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠١٤) بسبب الصدمة المزدوجة التي تعرض لها الاقتصاد العراقي (صدمة أمنية واقتصادية) فالأمنية تثملت بدخول عصابات داعش الارهابية والتي سيطرت على المناطق المنتجة والمصدر للنفط الخام، أما الاقتصادية فتمثلت بانخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الى (٩٤) دولار للبرميل الواحد بعد أن كانت (١٠٣) دولار في عام (٢٠١٣)، ثم انخفضت الى (٦٦،٤٧٠،٢٥٢) مليون دينار في عام (٢٠١٥)، ثم انخفضت الى (٥٤،٤٠٩،٢٧٠) مليون دينار في عام (٢٠١٦) بسبب الانخفاض المستمر في أسعار النفط الخام في السوق العالمية الذي وصل الى دون الـ (٥٠) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، مما انعكس على ايرادات النفط الخام والعجز في الموازنة العامة.

بينما شهدت ارتفاعاً الى (٧٧،٣٣٥،٩٥٤، ١٠٦،٤٦٧،٣٧٧) مليون دينار في عامي (٢٠١٧، ٢٠١٨) على التوالي بسبب زيادة أسعار النفط الخام في السوق العالمية، بينما شهدت انخفاضاً الى (١٠٥،٥٦٩،٦٨٦، ٩٩،٠٠٠،٠٠٠) مليون دينار على التوالي بسبب مواجهة الاقتصاد العراقي صدمة مزدوجة تمثلت بتصاعد الاحتجاجات الشعبية وانهيار أسعار النفط وانتشار جائحة كورونا.

والسبب كان في ارتفاع الايرادات العامة في العراق هو ارتفاع الاسعار النفط العالمية وخروج الاقتصاد العراقي من مرحلة الحصار الذي فرض عليه قبل عام ٢٠٠٣، واتخاذ الحكومة سياسة مالية توسعية لدعم النشاط الاقتصادي وتمويل الانتاج، اما الانخفاض كان السبب الرئيس اعتماد العراق بالشكل شبه على عائدات النفط، فبعد عام (٢٠١٤ و ٢٠١٩ و ٢٠٢٠) تراجعت

وانخفضت الايرادات العامة بسبب انخفاض اسعار النفط العالمية الامر الذي الى انخفاض الايرادات العامة و تراجع معدلات النمو الاقتصادي.

وتشكل الايرادات النفطية من الايرادات العامة بنسبة (٦٥,٣٨%) في عام (٢٠٠٤) أما الايرادات الضريبية تشكل نسبة (٠,٤٩%) من الايرادات العامة، ويوضح اعتماد الموازنة العامة على الايرادات النفطية بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي الذي يعتمد على قطاع النفط الخام، أما الايرادات الضريبية فشكلت أعلى نسبة مقدارها (8.14%) في عام (٢٠١٧) بسبب تزايد حالات التهرب الضريبي وضعف كفاءة الادارة الضريبية.

وبلغت أعلى نسبة للإيرادات النفطية مقدارها (١٠٧,٣٢%) في عام (٢٠٠٨) بسبب الارتفاع المستمر في أسعار النفط الخام في السوق العالمية نتيجة الطلب المتزايد على النفط الخام، مما انعكس على زيادة الايرادات النفطية والايرادات العامة، ويلاحظ أنها انخفضت الى (١٠٦,٥٣%) في عام (٢٠٠٩) بسبب انخفاض أسعار النفط الخام الى (٥٥) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية، مما انعكس على انخفاض الايرادات النفطية والعجز في الموازنة العامة.

ويلاحظ أن الايرادات النفطية تشكل (٩٧%) من الايرادات العامة وهو اعتمادا كلياً على صادرات النفط بسبب الصفة الريعية للاقتصاد العراقي. نتيجة عدم تنويع الايرادات الأخرى (ايرادات القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، الايرادات الضريبية).

الجدول (١) تطور مكونات الايرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	الايرادات العامة	معدل التغير السنوي%	الايرادات النفطية	الايرادات الضريبية	نسبة الايرادات النفطية الى الايرادات العامة%	نسبة الايرادات الضريبية الى الايرادات العامة%
٢٠٠٤	٣٢،٩٨٨،٨٥٠	---	٣٢،٥٩٣،٠١١	١٥٩،٦٤٤	65.38	0.49
٢٠٠٥	٤٠،٤٣٥،٧٤٠	٢٢,٥٧	٣٩،٤٨٠،٠٦٩	٤٩٥،٢٨٢	97.47	1.22
٢٠٠٦	٤٩،٠٥٥،٨٥٠	٢١,٣١	٤٦،٥٣٤،٣١٠	٥٩١،٢٢٩	94.86	1.21
٢٠٠٧	٥٤،٩٥٦،٨٥٠	١٢,٠٢	٥١،٧٠١،٣٠٠	١،٢٢٨،٣٣٦	94.01	2.23
٢٠٠٨	٨٠،٦٤١،٠٤١	٤٦,٧٣	٧٧،٨٧٤،٥٨٩	٩٨٥،٨٣٧	107.32	1.39
٢٠٠٩	٥٥،٥٨٩،٢٧١	-٣١,٠٦	٥٠،١٩٠،٠٠٠	٣،٣٣٤،٨٠٩	106.53	7.08
٢٠١٠	٧٠،١٧٨،٢٢٣	٢٦,٢٤	٦٦،٨١٩،٦٧٠	١،٥٣٢،٤٣٨	90.61	2.18
٢٠١١	١٠٨،٨٠٧،٣٩٠	٥٥,٠٤	٩٨،٠٩٠،٢١٤	١،٧٨٣،٥٩٣	94.71	1.64
٢٠١٢	١١٩،٨١٧،٢٢٤	٩,١٨	١١٦،٥٩٧،٠٧٦	٢،٦٣٣،٣٥٧	92.91	2.20
٢٠١٣	١١٣،٨٤٠،٠٧٦	-٤,٩٨	١١٠،٦٧٧،٥٤٢	٢،٨٧٦،٨٥٦	97.28	2.53
٢٠١٤	١٠٥،٣٨٦،٦٢٣	-٧,٤٢	٩٧،٠٧٢،٤١٠	١،٨٨٥،١٢٧	92.11	1.78
٢٠١٥	٦٦،٤٧٠،٢٥٢	-٣٦,٩٢	٥١،٣١٢،٦٢١	٢،٠١٥،٠١٠	77.19	3.03
٢٠١٦	٥٤،٤٠٩،٢٧٠	-١٨,١٤	٤٤،٢٦٧،٠٦٤	٣،٨٦١،٨٩٠	81.35	7.10

٢٠١٧	٧٧،٣٣٥،٩٥٤	٤٢,١٣	٨٢،٩٠٠،٠٠٠	٦،٢٩٨،٢٧٢	84.14	8.14
٢٠١٨	١٠٦،٤٦٧،٣٧٧	٣٧,٦٦	٩٥،٦١٩،٠٠٠	٥،٦٨٦،٢١١	89.69	5.33
٢٠١٩	١٠٥،٥٦٩،٦٨٦	-٠,٨٤	٩٣،٧٤١،٠٠٠	٤،٠١٤،٥٠٠	87.14	3.80
٢٠٢٠	٦٣،١٩٩،٧٠٠	-٤٠,١٣	٥٤،٤٤٨،٥٠٠	٤،٧١٨،٢٩٩	٨٦,١٥	٧,٤٦

المصدر: وزارة المالية، دائرة الموازنة العامة، للسنوات (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

ثانياً: واقع النمو الاقتصادي في العراق - يقاس معدل النمو الاقتصادي من خلال الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وهو مجموع السلع والخدمات المنتجة داخل الاقتصاد العراقي خلال السنة والمقدرة بأسعار السوق، ويشمل (القطاعات السلعية، القطاعات التوزيعية وقطاع الخدمات).

تشير بيانات الجدول (٢) ارتفعت قيمة (GDP) من (٥٣،٢٣٥،٣٥٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٤ إلى (٧٣،٥٣٣،٥٩٨) مليون دينار في عام ٢٠٠٥ وبمعدل تغير سنوي (٣٨,١٢%%)، ثم ارتفع إلى (٩٥،٥٨٨،٩٥٤) مليون دينار في عام ٢٠٠٦ ومعدل تغير سنوي (٢٩,٩%)، ثم ارتفع إلى (١١١،٤٥٥،٨١٣) مليون دينار في عام ٢٠٠٧، ثم ارتفع إلى (١٥٧،٠٢٦،٠٦١) مليون دينار في عام ٢٠٠٨ ، بينما انخفض إلى (١٣٠،٦٤٢،١٨٧) مليون دينار في عام ٢٠٠٩ وبمعدل نموه (١٦,٨٠-%) في عام ٢٠٠٩ بسبب الانخفاض الحاصل في أسعار النفط الخام في السوق العالمية مما انعكس على انخفاض النشاط الاقتصادي وتراجع الناتج المحلي الإجمالي، لكن ارتفع إلى (١٦٢،٠٦٤،٥٦٥) مليون دينار في عام ٢٠١٠ وبمعدل نموه (٢٤,٠٥%)، ثم استمر بالارتفاع ليصل (٢٧٣،٥٨٧،٥٢٩) مليون دينار في عام ٢٠١٣، لكن انخفض إلى (٢٦٠،٠٦٥،١٠٠) مليون دينار في عام ٢٠١٤، ثم ارتفع إلى (١٩٤،٦٨٠،٩٧١) مليون دينار في عام (٢٠١٥) بسبب استمرار انخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية، إضافة إلى عجز الموازنة العامة نتيجة انخفاض الإيرادات النفطية، لكن ارتفع إلى (٢٢٥،٧٢٢،٣٧٥) مليون دينار في عام ٢٠١٧، ثم استمر ليصل إلى (٢٥١،٠٦٤،٤٧٩) مليون دينار في عام (٢٠١٨) بسبب دعم الدولة للنشاط الاقتصادي وزيادة التخصيصات المالية، بينما شهد انخفاضاً الى (٢٤٥،٠٠٠،٠٠٠) مليون دينار في عام (٢٠٢٠) وبمعدل تغير سنوي مقداره (٦,٤٨-%) بسبب انتشار جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط الخام في السوق العالمية الى وصلت الى (٤٠) دولار للبرميل الواحد، مما انعكس على عجز الموازنة العامة وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي. وزيادة معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل.

الجدول (٢) تطور الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي	معدل التغير السنوي %
٢٠٠٤	٥٣،٢٣٥،٣٥٨	-
٢٠٠٥	٧٣،٥٣٣،٥٩٨	٣٨,١٢
٢٠٠٦	٩٥،٥٨٨،٩٥٤	٢٩,٩٩
٢٠٠٧	١١١،٤٥٥،٨١٣	١٦,٥٩
٢٠٠٨	١٥٧،٠٢٦،٠٦١	٤٠,٨٨
٢٠٠٩	١٣٠،٦٤٢،١٨٧	-١٦,٨٠
٢٠١٠	١٦٢،٠٦٤،٥٦٥	٢٤,٠٥
٢٠١١	٢١٧،٣٢٧،١٠٧	٣٤,٠٩
٢٠١٢	٢٥٤،٢٢٥،٤٩٠	١٦,٩٧
٢٠١٣	٢٧٣،٥٨٧،٥٢٩	٧,٦١
٢٠١٤	٢٦٦،٤٢٠،٣٨٤	-٢,٦١
٢٠١٥	١٩٤،٦٨٠،٩٧١	-٢٦,٩٢
٢٠١٦	١٩٦،٩٢٤،١٤١	١,١٥
٢٠١٧	٢٢٥،٧٢٢،٣٧٥	١٤,٦٢
٢٠١٨	٢٥١،٠٦٤،٤٧٩	١١,٢٢
٢٠١٩	٢٦٢،٠٠٠،٠٠٠	٤,٣٥
٢٠٢٠	٢٤٥،٠٠٠،٠٠٠	-٦,٤٨

المصدر: البنك المركزي العراقي، التقرير السنوي، ٢٠٠٤ – ٢٠١٨

الشكل (١) تطورات الناتج المحلي في العراق للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠)

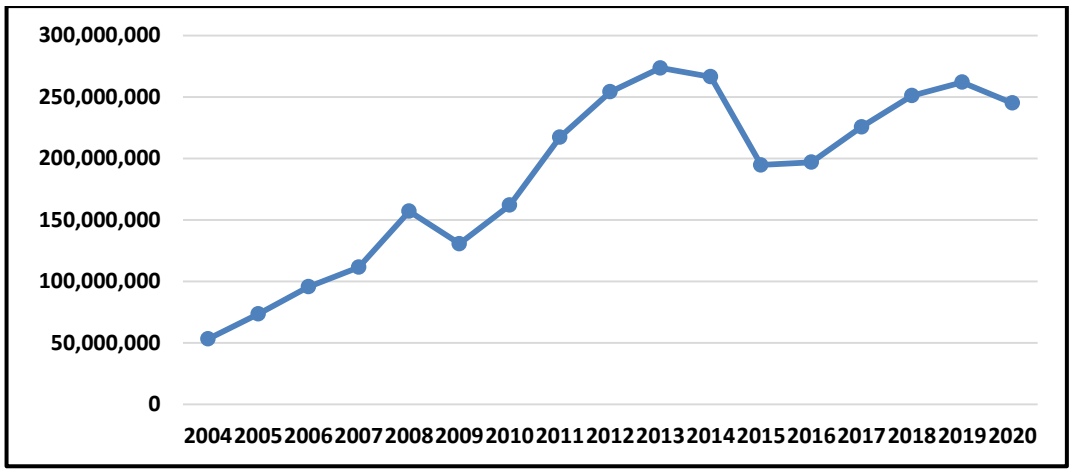

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات الجدول (٢).

ثالثاً: تطور نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي في العراق - بلغت نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي مقدارها (٦١,٩٦%) في عام (٢٠٠٤) وتوضح الحكومة تستطيع تمويل الناتج بنسبة (٦١,٦٩%) من ايراداتها العامة من أجل زيادة معدلات النمو الاقتصادي لزيادة الطاقة الانتاجية، وبلغت (٥٤,٩٨%) في عام (٢٠٠٥)، وبلغت (٥١,٣١%) في عام (٢٠٠٦) وبلغت (٤٩,٣٠%) في عام (٢٠٠٨) بسبب الزيادة المستمرة الحاصلة في

أسعار النفط الخام، بينما سجلت انخفاضاً نحو (٤٢,٥٥%) في عام (٢٠٠٩) ويلاحظ أن النسبة انخفضت جداً بسبب تراجع أسعار النفط الخام في العالمية الى (٥٥) دولار للبرميل الواحد في السوق العالمية بعد إن كانت (٨٨) دولار في عام (٢٠٠٨)، مما انعكست على انخفاض الايرادات النفطية والعامة وخلق عجز الموازنة.

وفي عامي (٢٠١٠ – ٢٠١١) شهدت ارتفاعاً نحو (٤٣,٣٠%، ٥٠,٠٦%) على التوالي بسبب زيادة أسعار النفط الخام، مما انعكس على زيادة الايرادات النفطية والإيرادات العامة، مما أدى الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي.

بينما شهدت انخفاضاً الى (٤٧,١٣%، ٤١,٦١%، ٣٩,٥٥%، ٣٤,١٤%، ٢٧,٦٢%) على التوالي في السنوات (٢٠١٢- ٢٠١٦) بسبب تدهور الوضع الامني والاقتصادي الذي تمثل بانهيار أسعار النفط بشكل مستمر وكذلك دخول الارهاب الى الاراضي العراقية، مما انعكس على عجز الموازنة بعد تعرض الحقول النفطية الى التخريب من قبل الارهاب، مما انعكس على صعوبة انتاج وتصدير النفط.

وفي السنوات (٢٠١٧، ٢٠١٨) شهدت ارتفاعاً نحو (٣٤,٢٦%، ٤٢,٤٠%) على التوالي بسبب ارتفاع أسعار النفط الخام في السوق العالمية بعد اتفاقية الأوبك والتالي أدت الى زيادة الطلب على النفط الخام، وانعكس على زيادة الايرادات النفطية والايرادات العامة والفائض في الموازنة العامة وزيادة التخصيصات المالية لتمويل الأنشطة الاقتصادية وأدت الى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في البلد.

ويلاحظ أنها شهدت انخفاضاً الى (٤٠,٢٩%، ٢٥,٧٩%) بسبب ما الصدمات الثلاثية التي تعرض اليها الاقتصاد العراقي التي تثملت بانخفاض اسعار النفط الخام، عجز الموازنة، تصاعد الاحتجاجات الشعبية وانتشار جائحة كورونا)، مما ادت الى فرض حظر التجوال الشامل. وتعطل الأجهزة الانتاجية.

الجدول (٣) مؤشر الايرادات العامة الى الناتج الإجمالي (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) (مليون دينار، %)

السنوات	الايرادات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي%
٢٠٠٤	٣٢،٩٨٨،٨٥٠	٥٣،٢٣٥،٣٥٨	61.96
٢٠٠٥	٤٠،٤٣٥،٧٤٠	٧٣،٥٣٣،٥٩٨	54.98
٢٠٠٦	٥٥،٨٥٠،٤٩٠	٩٥،٥٨٨،٩٥٤	51.31
٢٠٠٧	٥٤،٩٥٦،٨٥٠	١١١،٤٥٥،٨١٣	49.30
٢٠٠٨	٨٠،٦٤١،٠٤١	١٥٧،٠٢٦،٠٦١	51.35
٢٠٠٩	٥٥،٥٨٩،٢٧١	١٣٠،٦٤٢،١٨٧	42.55

٢٠١٠	٧٠،١٧٨،٢٢٣	١٦٢،٠٦٤،٥٦٥	43.30
٢٠١١	١٠٨،٨٠٧،٣٩٠	٢١٧،٣٢٧،١٠٧	50.06
٢٠١٢	١١٩،٨١٧،٢٢٤	٢٥٤،٢٢٥،٤٩٠	47.13
٢٠١٣	١١٣،٨٤٠،٠٧٦	٢٧٣،٥٨٧،٥٢٩	41.61
٢٠١٤	١٠٥،٣٨٦،٦٢٣	٢٦٦،٤٢٠،٣٨٤	39.55
٢٠١٥	٦٦،٤٧٠،٢٥٢	١٩٤،٦٨٠،٩٧١	34.14
٢٠١٦	٥٤،٤٠٩،٢٧٠	١٩٦،٩٢٤،١٤١	27.62
٢٠١٧	٧٧،٣٣٥،٩٥٤	٢٢٥،٧٢٢،٣٧٥	34.26
٢٠١٨	١٠٦،٤٦٧،٣٧٧	٢٥١،٠٦٤،٤٧٩	42.40
٢٠١٩	١٠٥،٥٦٩،٦٨٦	٢٦٢،٠٠٠،٠٠٠	40.29
٢٠٢٠	٦٣،١٩٩،٧٠٠	٠٠٠،٢٤٥،٠٠٠	25.79

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على الآتي:

البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، مديرية الاحصاء والأبحاث، للمدة (٢٠٠٤ -٢٠٢٠).

نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي وفق القانوني الآتي:

نسبة الايرادات العامة الى الناتج المحلي الإجمالي%= (الايرادات العامة ÷ الناتج المحلي الاجمالي) ×١٠٠

المبحث الثالث -قياس وتحليل أثر الايرادات العامة في معدل النمو الاقتصادي

أولا : توصيف النموذج القياسي:يتكون النموذج القياسي من متغيرين، أحدهما مستقل والآخر تابع، فكانت الايرادات العامة متغيراً مستقلاً، والناتج المحلي الاجمالي متغيراً تابعاً. وتم أستخدم الباحث أسلوب الانحدار الخطي البسيط لمعرفة أثر المتغير المستقل (الايرادات العامة) على المتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي)، وكما موضح في المعادلة الاتية:

$$Y = f(x) \ldots\ldots\ldots\ldots (١)$$

$$Y = a + b_1 X \ldots\ldots\ldots (٢)$$

إذ أن :

Y: المتغير التابع ، a : الحد الثابت للمعلمة، b_1 : الميل الحدي لمعلمة المتغير المستقل

X : المتغير المستقل.

ويمكن وصف متغيرات النموذج الداخلة في الدارسة من خلال الجدول (٤).

الجدول (٤)

المتغير	نوعه	رمزه باللغة الانكليزية
الايرادات العامة	مستقل	X
الناتج المحلي الاجمالي	تابع	Y

ثانياً: أختيار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

١.المعايير الاقتصادية : إن العلاقة بين الايرادات العامة والنمو الاقتصادي علاقة طردية وفق منهج النظرية الاقتصادية، كلما زادت الايرادات العامة كلما زاد معدل النمو الاقتصادي، والعكس صحيح.

الجدول (٥) أختبار العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع

Dependent Variable: Y
Method: Least Squares
Date: 05/15/22 Time: 16:04
Sample: 2004 2020
Included observations: 17

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	32281379	40420037	0.798648	0.4370
X	1.875797	0.500592	3.747159	0.0019

R-squared	0.483492	Mean dependent var	1.74E+08
Adjusted R-squared	0.449059	S.D. dependent var	77357126
S.E. of regression	57418659	Akaike info criterion	38.67977
Sum squared resid	4.95E+16	Schwarz criterion	38.77779
Log likelihood	-326.7780	Hannan-Quinn criter.	38.68951
F-statistic	14.04120	Durbin-Watson stat	0.644372
Prob(F-statistic)	0.001942		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج التحليل الاحصائي (Eviews 10).

$$Y = 32.28 + 1.87\ X \ldots\ldots (٣)$$

١. المعايير الاحصائية : يتضح من خلال نتائج الجدول (٥) الاختبارات الاحصائية وهي كالآتي:

أ.أختبار الميل الحدي لمعلمة الايرادات العامة (b_1) :تشير بنتائج الجدول اعلاه إن قيمة الميل الحدي لمعلمة الايرادات العامة (١,٨٧) وهي قيمة موجبة وتدل على وجود علاقة طردية موجبة بين المتغير المستقل (الايرادات العامة) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي) وهو يتفق ومنهج النظرية الاقتصادية التي تنص على وجود علاقة طردية بين الايرادات العامة والناتج المحلي الاجمالي، ويعني المتغير التابع سوف يتغير بنسبة (١,٨٧%) بمقدار وحدة الواحدة بسبب التغير الحاصل في المتغير المستقل (الايرادات العامة).

ب.أختبار الحد الثابت للمعلمة (bo) :بلغت قيمة الحد الثابت للمعلمة (٣٢,٢٨)، وفي حال عدم وجود قيمة المتغير المستقل بالتالي تصبح قيمتهِ صفراً، وبالتالي تقرر الحكومة الاحتفاظ بميلغ قدره (٣٢،٢٨١) مليار دينار كمصدر تمويل لتمويل الناتج المحلي الاجمالي لدعم الانشطة الاقتصادية وزيادة الطاقة الانتاجية لرفع معدل النمو الاقتصادية.

ج.ختبار معامل القوة التفسيرية (R^2): بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية ($R^2 = 0.48$) وتفسر ان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تكون بنسبة (٤٨%) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، اما المتبقي (٥٢%) يعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج القياسي المقدر. أي يعود الى عوامل اقتصادية كالإيرادات العامة من الدومين المالي والصناعي والزراعي والنقل والمواصلات وإيرادات المنافذ الحدودية. والغرامات والرسوم من وزارة الصحة والداخلية.

د.أختبار المعنوية الكلية للنموذج (F) :عند الرجوع الى اختبار قيمة (F) لوجدنا أنَ قيمتها المحسوبة تساوي (١٤,٠٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (٣,٤١) عند مستوى معنوية (٥%)، فعلينا أن نرفض فرضية العدم ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وارتباط بين المتغير المستقل (الايرادات العامة) والمتغير التابع (الناتج المحلي الاجمالي).

هـ:اختبار المعنوية الجزئية للنموذج (t):عند الرجوع الى اختبار قيمة (t) لوجدنا قيمتها المحسوبة تساوي (٣,٧٤) وهي أكبر من قيمتها الجدولية (١,٧٥) عند مستوى معنوية (٥%)، فعلينا أنْ نرفض فرضية العدم ونقبل بالفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة وتأثر معنوي بين المتغير المستقل والمتغير التابع.

و.اختبار معامل الارتباط الذاتي/ داربن واتسن (Durbin – Watson):بلغت قيمة معامل الارتباط الذاتي (٠,٦٤) وتشير الى عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات :

١. تعتمد الايرادات العامة للموازنة على ايرادات قطاع النفط الخام في تمويل الناتج المحلي الاجمالي لدعم الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي.
٢. شهد عام (٢٠٠٩) عجز بالموازنة العامة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي بسبب انخفاض اسعار النفط الخام في السوق العالمية بسبب انعكاس الازمة العالمية لعام ٢٠٠٨ على الاقتصادات العالمية ومن ثم على أسعار النفط الخام.

٣. شهد عام (٢٠١٤ و ٢٠١٥ و ٢٠١٦) عجز الموازنة وانخفاض النمو الاقتصادي بسبب تدهور الوضع الامني وانخفاض اسعار النفط الى دون الـ (٥٠) دولار للبرميل الواحد.
٤. تركت الصدمة المزدوجة (سياسية واقتصادية وصحية) آثاراً سلبية على الاقتصاد العراقي (عجز الموازنة وانخفاض معدل النمو الاقتصادي وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل.
٥. بلغت قيمة معامل القوة التفسيرية (R^2 =٠,٤٨) وتفسر ان التغيرات الحاصلة في المتغير التابع تكون بنسبة (٤٨%) نتيجة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل، اما المتبقى (٥٢%) يعود الى عوامل اخرى لم يتضمنها النموذج القياسي المقدر.

ثانيا : التوصيات :

١. العمل على تطوير الايرادات العامة غير النفطية وتنويعها كإيرادات الصناعة والزراعة والخدمات بدلا من اللجوء الى القروض والإصدار النقدي .
٢. اعادة تنشيط وزارة الصناعة و دعم الصناعة العراقية من خلال التمويل المصرفي ولغرض رفع انتاجية القطاع.
٣. اتخاذ سياسة مالية توسعية لرفع معدلات النمو الاقتصادي.
٤. الاعتماد على القطاع الزراعي العراقي ودعم منتجاته بدلا من اللجوء الى الاستيرادات من الخارج، وكون هذا القطاع مهم يساهم في رفع الناتج المحلي الاجمالي وياتي بعد قطاع النفط.
٥. تشجيع المنتج المحلي للقطاع الصناعي والزراعي لدعم الطاقة الانتاجية للاقتصاد العراقي ورفع معدلات النمو الاقتصادي.

المصادر

أولاُ : الكتب العربية :

١. حمدي العناني ، اقتصاديات المالية العامة ، دار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٨.
٢. رضا ابو حمد، المالية العامة، دار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٢.
٣. رفعت المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٧١.
٤. عادل احمد حشيش، المالية العامة، دار المعرفة، الاسكندرية، ١٩٩٦ .
٥. عاطف صدقي ، دروس في المالية العامة والتشريع الضريبي، القاهرة، ١٩٧٠.
٦. عبد الفتاح عبد الرحمن عبد المجيد ، اقتصاديات المالية العامة، ط ٢ ، القاهرة ، ١٩٩٦

٧. عبد القادر محمد عبد القادر محمد عطية، اتجاهات حديثة في التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، ٢٠٠٢.
٨. عدنان داوود العذارى، الاقتصاد القياسي، دار حرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠١٠.
٩. عياد باش، محاضرات في المالية العامة، جامعة ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٦.
١٠. غازي عناية، المالية والعامة والتشريع الضريبي، دار البيارق، بيروت، ١٩٩٨.
١١. محمد سعيد فرهود، مبادئ المالية العامة، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، حلب، سوريا، ١٩٧٩،
١٢. محمد مدحت مصطفى وسهير عبد الظاهر، النماذج الرياضية للتنمية والتخطيط، مطبعة الاشعاع، القاهرة، مصر، ١٩٩٩.
١٣. محمد ناجي خليفة، النمو الاقتصادي (النظرية والمفهوم)، دار القاهرة للنشر والطباعة، القاهرة، ٢٠٠١.
١٤. محمد يسرى، اقتصاديات المالية العامة ، جامعة عين الشمس، ١٩٩٦ .
١٥. مراد حمزة، جودة التعليم واثرها على النمو الاقتصادي، ديوان المطبوعات، الجزائر، ٢٠٠٩.
١٦. منصور ميلاد، المالية العامة، الجامعة المفتوحة، طرابلس، ١٩٩٤.
١٧. نوزاد الهيتي، مقدمة في الاسواق المالية، اكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ١٩٩٨.
١٨. هشام محمد صفوت العمري، المالية والسياسات المالية، مطبعة وزارة التعليم العالي، بغداد، ١٩٨٨.

ثانياً: التقارير الحكومية :

١. البنك المركزي العراقي، التقارير السنوية، مديرية الاحصاء والابحاث، للسنوات (٢٠٠٤ - ٢٠٢٠).
٢. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة العامة، للمدة (٢٠٠٤ – ٢٠٢٠).